



التقرير السنوي 2024



اللجنة الوطنية الأردنية
لشؤون المرأة
The Jordanian National
Commission for Women



التقرير السنوي 2024

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة



”إن هذا المجلس يشكل بداية لتطبيق مشروع التحديث السياسي، في مسار يعزز دور الأحزاب البرلمانية، ومشاركة المرأة والشباب، وهذا يتطلب أداء نيابياً وعملاً جماعياً، وتعاوناً وثيقاً بين الحكومة والبرلمان، على أساس الدستور.“

جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، ملك المملكة الأردنية الهاشمية
من خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة العشرين
عمان، الأردن / 18 تشرين الثاني 2024



”التمكين الاقتصادي للمرأة يعتبر ركيزة أساسية في المجتمع بما يعزز إمكانياتها وقدراتها ومشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية، وتطوير سياسات وتشريعات تضمن تحقيق الأهداف الوطنية“

صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، رئيسة اللجنة الوطنية
الأردنية لشؤون المرأة
إطلاق دراسة حول العنف الاقتصادي ضد المرأة في الأردن
عمان، الأردن / 8 تشرين الأول 2024

فهرس المحتويات

8	تقديم
10	نبذة عن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
12	هيكلية اللجنة
13	عام 2024 في أرقام
14	صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال تترأس اجتماع أعضاء اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ...
15	أبرز إنجازات اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في العام 2024
15	السياسات والتشريعات والاستراتيجيات
17	إدماج مفاهيم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على المستوى المؤسسي
19	التمكين السياسي والمشاركة في صنع القرار
24	التمكين الاقتصادي
29	التمكين الاجتماعي ومناهضة العنف ضد النساء والفتيات
34	مشاركات اللجنة في الفعاليات الإقليمية والدولية
36	التطوير المؤسسي للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
37	التشبيك والشراكات

تقديم

يَطِيبُ للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، أن تصدر تقريرها السنوي للعام 2024، والذي يوجز أبرز مساهمات اللجنة في مجالات تعزيز دور المرأة وتمكينها في إطار الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020-2025) مع تسليط الضوء على أهم البيانات والمؤشرات ذات الصلة بواقع المرأة الأردنية في مختلف المجالات.

وانطلاقاً من رؤية اللجنة ورسالتها في النهوض والارتقاء بواقع المرأة في الأردن، والحفاظ على مكتسباتها، وتجذير ثقافة مجتمعية إيجابية وبيئة وطنية داعمة لدورها، تستعرض اللجنة تقريرها للعام 2024.

لقد شكّلت سنة 2024 محطة هامة في مسيرة المرأة الأردنية؛ وخاصة على صعيد المشاركة السياسية والوصول لمواقع صنع القرار التشريعي، والتي تمثلت بما شهده مجلس النواب العشرين لأعلى نسبة تمثيل للمرأة في تاريخ البرلمانات الأردنية وذلك بفوز 27 سيدة بعضوية مجلس النواب وبنسبة تمثيل بلغت 19.6 بالمئة.

ولا شك، أن هذه الإنجازات غير المسبوقة، ما كانت لتتحقق لولا مشروع التحديث الوطني للدولة الأردنية بمساراته الثلاثة، السياسية والاقتصادية والإدارية، والتي جاءت ترجمة للرؤى الملكية السامية للمضي بالأردن قدماً نحو مئويته الثانية بمزيد من التقدم والإنجاز والإزدهار لأبنائه وبناته.

ومن أبرز إنجازات اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في سنة 2024، التقرير الوطني السادس لاستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاماً، بالتعاون مع اللجنة الوزارية لتمكين المرأة وبدعم فني من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، والذي شكل فرصة لعمل مراجعة وطنية للسياسات المتعلقة بتعزيز دور المرأة وتمكينها، حيث تم إعداد التقرير بنهج تشاركي مع كافة المؤسسات الرسمية المعنية بالإضافة إلى القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ومجلسي النواب والأعيان. وتضمن التقرير الإنجازات التي تم إحرازها في السنوات الخمس الماضية والأولويات الوطنية التي سيتم العمل عليها في السنوات الخمس المقبلة.

ويتناول التقرير السنوي، وثيقة الأجندة التشريعية التي تُعدّها اللجنة بإطار عام لتشمل تحليل وبيان الأثر الذي يُحدثه التغيير المطلوب على التشريع، وبصورة تدعم عمل الفريق القانوني لمراجعة التشريعات التي تخص المرأة والذي ترأسه اللجنة الوزارية لتمكين المرأة.

ويسلّط التقرير السنوي الضوء على جهود تنفيذ سياسة إدماج المساواة بين الجنسين في القطاع العام، ومنها العمل على تطوير أداة لتدقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مؤسسات القطاع العام تهدف إلى توحيد المعايير المستخدمة في إجراء تدقيق المساواة بين الجنسين وما ينتج عنه من خطط تصحيحية لمعالجة الفجوات في سياساتها وأنظمتها الداخلية وثقافتها المؤسسية؛ بما يعزز تكافؤ الفرص ويدعم تهيئة مؤسسات القطاع العام للتقدم للحصول على الختم الوطني للمساواة بين الجنسين في القطاع العام بالتعاون مع اللجنة الوزارية لتمكين المرأة في إطار استراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي.

وفي محاور التمكين السياسي والمشاركة في صنع القرار، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي ومناهضة العنف ضد النساء والفتيات، أجمل التقرير السنوي، مدعماً بالأرقام، أبرز البرامج والأنشطة والمبادرات التي نفذتها اللجنة على مدار العام الفائت بالتعاون مع شركائها.

ولأن المعرفة بالحقوق مفتاحٌ للحصول عليها، أطلقت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة على موقعها الإلكتروني منصة "اعرفي أكثر! عن الوقاية والحماية من العنف"؛ للتوعية بأشكال العنف المختلفة والتشريعات التي تضمن حماية النساء من العنف. ودليل للجهات المقدمة لخدمات الحماية من العنف على المستوى الوطني ودليل مهياً (فيديو بلغة الإشارة).

وفي مجال التشبيك والشراكات، ولتعزيز التعاون مع الجهات الأكاديمية وقعت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة مذكرة تفاهم مع جامعة اليرموك، وأخرى مع الجامعة الأردنية.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع دائرة الإحصاءات العامة؛ بهدف تأطير التعاون بين المؤسستين في مجال تبادل المعلومات والبيانات الإحصائية وإعداد التقارير المشتركة في إطار عمل اللجنة على إنشاء مرصد خاص بالمعلومات والمؤشرات المرتبطة بالمرأة.

وفي مجال الدراسات والأبحاث، أطلقت اللجنة بحضور صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، دراسة حول العنف الاقتصادي ضد المرأة في الأردن بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، حيث قدمت الدراسة تعريفاً للعنف الاقتصادي الموجه ضد المرأة ومدى تأثيره على حياة النساء في الأردن، كما خرجت بعدد من التوصيات المقترحة على مستوى السياسات والتشريعات.

وتميّز العام 2024، بالإعلان عن تسمية اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة حليفاً للمبادئ العالمية لتمكين المرأة (WEPS) في القطاع الخاص، حيث تم اختيار الأردن من ضمن 5 دول على مستوى العالم كحلفاء لهذه المبادئ العالمية، وستعمل اللجنة من خلال هذه الشراكة على دعم الجهود الوطنية في تهيئة بيئة عمل صديقة وأمنة للمرأة وبشكل خاص من خلال الختم الوطني للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القطاع الخاص الذي يتم تطويره بالتعاون مع اللجنة الوزارية لتمكين المرأة في إطار استراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي.

وفي الختام، أعرب عن خالص شكري وامتناني لصاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ولأعضاء اللجنة ولكافة شركائنا المحليين من مؤسسات رسمية ووطنية ومنظمات مجتمع مدني، والمنظمات الدولية الشريكة على دعمهم المتواصل للجنة.

وأتوجه بالتقدير لأعضاء الفريق القانوني، والفريق الاقتصادي الاستشاري والفريق الإعلامي للجنة، ولموظفات وموظفي اللجنة على جهودهم وعملهم الدؤوب في تحقيق رؤية ورسالة مؤسستهم في النهوض بواقع المرأة الأردنية.

داعين الله العليّ القدير أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير لنساء الأردن وبنات وأبناء وطننا العزيز في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين، حفظه الله ورعاه.

م. مها علي
الأمينة العامة

نبذة عن

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

تأسست اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة بموجب قرار عن رئاسة الوزراء في العام ١٩٩٢، وحُدّدت مهام ومسؤوليات اللجنة في قرار مجلس الوزراء الصادر في العام ١٩٩٦، وتتلخص في العمل بنهج تشاركي مع الجهات الوطنية على:

- إدماج الأولويات المتعلقة بالمرأة في الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات والخطط والموازنات الوطنية.
- رصد مجالات التمييز ضد المرأة وتقييم واقعها ومتابعة ما تم إنجازه في إطار تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.
- التوعية المجتمعية بحقوق المرأة التي كفلها الدستور ونشر الوعي بأهمية دورها ومشاركتها في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة.

رؤيتنا:

المرأة الأردنية مشاركة فاعلة في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة.

رسالتنا:

تمكين المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز حقوقها التي كفلها الدستور، وتجذير ثقافة مجتمعية إيجابية وبيئة داعمة للمواطنة المتساوية بنهج تشاركي مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.



أهدافنا الاستراتيجية للأعوام 2025-2027:

1. بيئة تشريعية ومؤسسية تدعم تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتعزز مشاركتها الفاعلة في مختلف المجالات.
2. ثقافة مجتمعية داعمة وممكنة للمرأة في الفضاءين العام والخاص، تعزز دورها ومشاركتها في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة.
3. شراكات فاعلة مع المؤسسات الرسمية والأهلية الوطنية تساهم في تكامل الأدوار والجهود للعمل على تعزيز دور المرأة وتمكينها وفق الأولويات الوطنية.
4. لجنة كفؤة وفعالة لديها موارد بشرية مؤهلة، وبيئة إدارية وفنية ممكنة لتطوير الأداء المؤسسي.
5. مصدر مرجعي للمعلومات والبيانات المحدثة لدعم السياسات العامة المتعلقة بالمرأة.

الشركاء

الشبكات والتحالفات

- شبكة نشميات
- شبكة شمعة
- النواة الشبابية
- تحالف معاً في صنع القرار

المنظمات الدولية والعربية

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة
- منظمة العمل الدولية
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- البنك الدولي
- الجهات المانحة
- منظمة المرأة العربية

المؤسسات الرسمية

- اللجنة الوزارية لتمكين المرأة
- الوزارات والمؤسسات الحكومية
- مجالس الإدارة المحلية (مجالس المحافظات والبلديات)
- الهيئة المستقلة للانتخاب
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة
- المجلس الأعلى للسكان
- دائرة الإحصاءات العامة
- المركز الوطني لحقوق الإنسان
- المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- معهد الإدارة العامة

مراكز دراسات المرأة

- الجامعة الأردنية
- جامعة اليرموك
- الجامعة الهاشمية

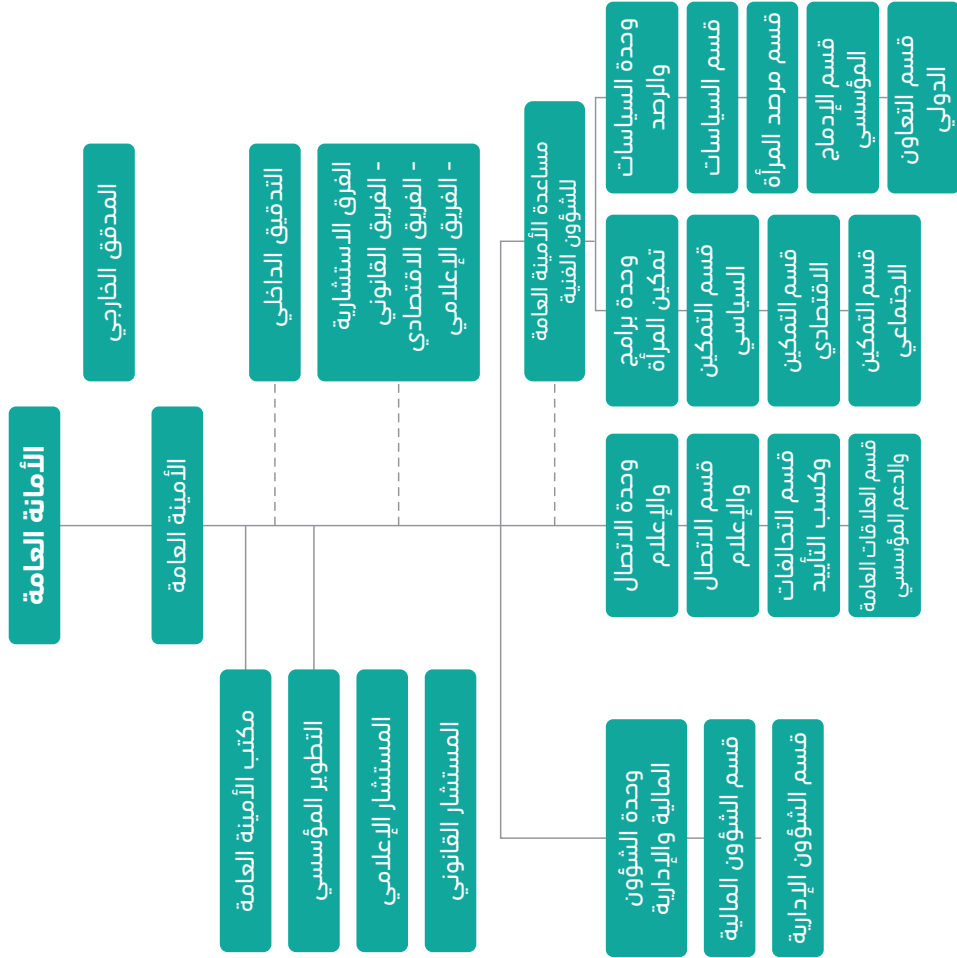
منظمات المجتمع المدني

- اتحاد المرأة الأردنية
- الاتحاد النسائي العام
- تجمع لجان المرأة الوطني الأردني
- نادي صاحبات الأعمال والمهن
- ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني
- لجنة سيدات الأعمال في غرفة تجارة عمان
- لجنة السيدات الصناعات في غرفة صناعة عمان
- قيادات نسائية
- مؤسسات مجتمع مدني معنية بشؤون المرأة
- الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (جُهد)

هيكلية اللجنة

صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

- أعضاء اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بموجب قرار مجلس الوزراء ٢٠٢٢
- معالي وزير الإدارة المحلية
 - معالي وزير الشؤون السياسية والبرلمانية
 - معالي وزير العدل
 - معالي رئيسة اللجنة الوزارية لتمكين المرأة
 - معالي وزيرة التخطيط والتعاون الدولي
 - معالي الأستاذ أيمن عودة
 - معالي السيدة مها الخطيب
 - عطوفة أمين عام المجلس الأعلى للسكان
 - عطوفة مدير صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية
 - سعادة السيدة فرح الداغستاني / المديرية التنفيذية للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية
 - معالي الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
 - سعادة رئيسة ملتقى البرلمانيات الأردنيات
 - رئيسة اتحاد المرأة الأردنية
 - رئيسة/ة الاتحاد النسائي الأردني العام
 - الأمينة العامة لتجمع لجان المرأة الوطني الأردني
 - عن القطاع الخاص:
 - السيدة نورة مهيار - المدير العام لشركة نافذ الدولية
 - إبراهيم الحفدي - المؤسس والرئيس التنفيذي لمجموعة لوميتوس



عام 2024 في أرقام

سيدة تم تدريبها ضمن برنامج تعزيز مشاركة المرأة
في الانتخابات النيابية 2024

270

سيدة تم توعيتها بالثقافة المالية من خلال
ورشات عمل متخصصة

122

فعالية ونشاط تم تنفيذها في كافة محافظات المملكة ضمن الحملة
الوطنية السنوية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات (حملة 16 يوم)

265

نشاط تم تنفيذها من قبل اللجنة وأعضاء الائتلاف الوطني لتنفيذ قرار
مجلس الأمن 1325 الخاص بالمرأة والسلام والأمن، للتوعية بالخطوة
الوطنية الثانية وأهدافها

107

مستخدم/ة وصلنا إليه/ها في حملة تعزيز مشاركة المرأة
في الانتخابات النيابية 2024

4.3
مليون

طالبة / طالب حضروا المسرحيات التفاعلية التي قدمناها مع الشركاء
في 9 جامعات أردنية في الأقاليم الثلاثة للمملكة، ضمن برنامج تعزيز
مشاركة الشباب في الانتخاب والأحزاب في الجامعات الأردنية

1,100

ضمن مشروع التوعية بالجرائم الإلكترونية والتنمر

900 طالب وطالبة تم تدريبهم من خلال أندية طلابية | 30 مدرسة حكومية

إصدار 3 أدلة تدريبية



صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال تترأس اجتماع أعضاء اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة للعام 2024

ترأست صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الاجتماع السنوي لأعضاء اللجنة. بحضور عدد من الوزراء والوزيرات الأعضاء، ورئيسة اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، بالإضافة إلى أمناء عامين لعدد من المؤسسات الرسمية الأعضاء، ورئيسات ورؤساء ومدراء تنفيذيين عامين لعدد من منظمات المجتمع المدني، وممثلين عن القطاع الخاص.

أبرز إنجازات اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في العام 2024

السياسات والتشريعات والاستراتيجيات

الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن للأعوام (2020 – 2025) وخططها التنفيذية الممتدة حتى عام 2025: في إطار عمل اللجنة في المتابعة على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020 – 2025) من خلال الخطة التنفيذية (2023 – 2025) والمبادرات الواردة فيها؛ عملت اللجنة على إعداد إطار نظام متابعة وتقييم بهدف تقييم سير الإنجاز للخطة التنفيذية للاستراتيجية، والتي يتم تنفيذ مبادراتها مع عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية من منظمات المجتمع المدني. ومن أبرز مجالات التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية في العام 2024 ما يلي:

محور التمكين السياسي والمشاركة في صنع القرار

يضم 3 مبادرات موزعة على 20 مشروع
نسبة الإنجاز
80%
تم إنجاز 16 مشروع من أصل 20 مشروع

محور التمكين الاقتصادي

يضم 9 مبادرات موزعة على 85 مشروع
نسبة الإنجاز
63%
تم إنجاز 53 مشروع من أصل 85 مشروع

محور مكافحة العنف ضد النساء والفتيات

يضم 8 مبادرات موزعة على 53 مشروع
نسبة الإنجاز
83%
تم إنجاز 44 مشروع من أصل 53 مشروع

محور الحقوق الإنسانية

يضم 13 مبادرة موزعة على 43 مشروع
نسبة الإنجاز
72%
تم إنجاز 31 مشروع من أصل 43 مشروع

محور إدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والسياسات

يضمن تطوير وإنتاج بيانات مصنفة حسب الجنس وتسهيل الوصول إلى هذه البيانات في عمليات صنع القرار المبني على البيانات وضمان تنفيذ سياسات وموازنات حكومية وطنية مستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين على المستوى العامودي والافقي.

نسبة الإنجاز
58%
يضم 9 مبادرات موزعة على 45 مشروع
تم إنجاز 25 مشروع من أصل 45 مشروع

محور الثقافة المجتمعية الداعمة للمساواة

يضم 8 مبادرات موزعة على 23 مشروع
نسبة الإنجاز
91%
تم إنجاز 21 مشروع من أصل 23 مشروع

إعداد التقارير الوطنية في إطار الالتزامات الدولية:

الخمس الماضية والأولويات الوطنية التي سيتم العمل عليها في السنوات الخمس المقبلة. ويشكل هذا التقرير الوطني جزءاً من التقرير الجمعي الذي تعده (الاسكوا) حول وضع المرأة في الدول العربية.

2. شاركت اللجنة في إعداد التقرير الوطني الطوعي الرابع (UPR) فيما يخص الجوانب المتعلقة بحقوق المرأة، والذي أعدته اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان برئاسة وزارة الخارجية، والذي تم مناقشته أمام مجلس حقوق الإنسان.

1. عملت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع اللجنة الوزارية لتمكين المرأة على إعداد التقرير الوطني السادس لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً، ومشاركة كافة المؤسسات الوطنية بما فيها الوزارات ومؤسسات القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ومجلسي النواب والأعيان. تضمن التقرير الإنجازات التي تم إحرازها في السنوات

الأجندة التشريعية:

القانوني للجنة وعدد من منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال. كما تم مراجعة الأطر التشريعية المتعلقة بتمثيل المرأة في مواقع صنع القرار في النقابات وغرف التجارة والصناعة بمشاركة ممثلين عن هذه الجهات.

كما قدمت اللجنة بالتعاون مع الفريق القانوني مقترحات حول:

- تعديلات على قانوني العمل والضمان الاجتماعي
- نظام العمل المرن
- نظام المساعدة القانونية في نقابة المحامين

استكملت اللجنة إعداد الأجندة التشريعية للمرأة والتي تشمل تحليل وبيان الأثر الذي يحدثه التغيير المطلوب على التشريع، وبصورة تدعم عمل الفريق القانوني لمراجعة الأطر التشريعية التي تخص المرأة الذي ترأسه اللجنة الوزارية لتمكين المرأة. وفي إطار إعداد الأجندة التشريعية عقدت اللجنة سلسلة من اللقاءات التشاورية في العام 2024 حول عدد من الأطر التشريعية بما فيها المنظومة التشريعية للحماية من العنف الأسري بمشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان وعدد من أعضاء الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف والفريق



مرصد المرأة الأردني:

عملت اللجنة على إنشاء مرصد خاص بالمعلومات والمؤشرات المرتبطة بالمرأة يُعنى برصد وتجميع المعلومات والبيانات الصادرة عن الجهات الرسمية حول المرأة ومشاركتها في المجالات المختلفة لتشكيل مرجعية للمعنيين في دعم عملية إعداد السياسات واتخاذ القرارات المستندة على الأدلة؛ وقد تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة في هذا المجال.

إدماج مفاهيم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على المستوى المؤسسي

تنفيذاً لسياسة الإدماج المؤسسي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القطاع العام؛ عملت اللجنة على تطوير أداة موحدة لتدقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مؤسسات القطاع العام، وعقد ورشة عمل لعدد من الخبراء والعاملين في مجال تدقيق المساواة بين الجنسين في عدد من الجهات الحكومية والجهات المانحة للتعريف بالأداة الموحدة لتدقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وتهدف الأداة الموحدة إلى توحيد المعايير المستخدمة من قبل الوزارات والمؤسسات الحكومية في إجراء تدقيق المساواة بين الجنسين وما ينتج عنه من خطط لمعالجة الفجوات والتمييز بين الجنسين في سياساتها وأنظمتها الداخلية وثقافتها المؤسسية بما يعزز العدالة والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص. وتم تطبيقها بشكل تجريبي في عدد من الوزارات بما فيها الصحة، والتربية والتعليم، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، وذلك تمهيداً لاعتمادها بشكل نهائي بعد مراجعتها بناءً على التغذية الراجعة.

وفي ذات الإطار، تم دمج خطة عمل سياسة إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع خطة الالتزام الثالث من الخطة الوطنية الخامسة للحكومات الشفافة 2021-2025، بهدف تنسيق وتوحيد الجهود.



كما قامت اللجنة بتحديث قاعدة البيانات المتعلقة بالإجراءات المؤسسية لمتابعة تنفيذ السياسة، من خلال إجراء مسح تقييمي شمل الوزارات والمؤسسات الحكومية بالتعاون مع اللجنة الوزارية لتمكين المرأة.

أبرز نتائج مسح 2024

23

عدد المؤسسات والدوائر والوحدات الحكومية التي أجرت تدقيقاً جندرياً

36

عدد ضباط الارتباط المعنيين بتمكين المرأة

20

عدد الوحدات / الأقسام المعنية بتمكين المرأة

4

مديريات معنية بتمكين المرأة

مشروع الموازنات المستجيبة لاحتياجات الجنسين:

تقوم اللجنة وتحت القيادة الاستراتيجية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي بمتابعة تنفيذ المبادرة بالشراكة مع دائرة الموازنة العامة، والوزارات الرائدة، والتي تمولها الوكالة الفرنسية للتنمية وبدعم فني من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتهدف المبادرة إلى ضمان أن البرامج والمشاريع والمبادرات في الوزارات تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المتباينة بين الجنسين وتأثيرها على كليهما، وتتبع كيفية دعم البرامج لأهداف دعم وتمكين المرأة من خلال تفعيل نظام الترميز على كافة المؤسسات الحكومية وربطه بنظام المتابعة والتقييم لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة. حيث تم تدريب أعضاء شبكة الموازنة المراعية للمساواة بين الجنسين من القطاع العام، وأعضاء سكرتارية مجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني على أدوات الموازنة المراعية للمساواة بين الجنسين.

التمكين السياسي والمشاركة في صنع القرار

تنفيذ برنامج "تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية 2024" بالتعاون مع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية والهيئة المستقلة للانتخاب، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة:



إطلاق البرنامج تحت رعاية
وزير الشؤون السياسية والبرلمانية حديثة الخريشا.

- تنظيم جلسة تشاورية حول "تحديد الاحتياجات التدريبية والمعرفية لعضوات الأحزاب السياسية، شاركت فيها 24 امرأة من 19 حزباً سياسياً.
- تطوير وإعداد أدلة تدريبية موجهة لبناء قدرات النساء في العمليات الانتخابية، تتناول موضوعات الإطار التشريعي الناظم للعملية الانتخابية، مهارات تصميم الحملات الانتخابية، ومهارات الخطابة والتواصل الإعلامي.
- تنفيذ برنامج تدريب المدربين شارك فيه 25 مدرب/ة من ذوي الخبرة في مجالات التمكين السياسي للمرأة.

- تنفيذ (17) ورشة تدريبية في كافة محافظات المملكة شاركت فيها 382 مشاركة من القيادات النسائية وعضوات مجالس الإدارة المحلية وعضوات الأحزاب السياسية والراغبات بالترشح، وأعضاء من شباب وشابات النواة الشبابية.

ترشحت 34 من المشاركات في البرنامج التدريبي للانتخابات النيابية، وفازت منهن اثنتان بمقاعد في مجلس النواب العشرين.



الورشات التدريبية في إربد



الورشات التدريبية في السلط



الورشات التدريبية في الزرقاء

- تنفيذ حملة توعوية لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية، تضمنت عدة رسائل توعوية استهدفت المرأة كناخبة ومرشحة، تم نشرها عبر القنوات التلفزيونية المحلية والإذاعات في الأقاليم الثلاثة ومنصات التواصل الاجتماعي، ووصلت الحملة عبر منصات التواصل الاجتماعي إلى أكثر من 4.3 مليون شخص.



- نفذت اللجنة برنامجاً توعوياً للشباب والشابات في الجامعات الأردنية بالتعاون مع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز مشاركتهم في الانتخاب والأحزاب، ونظمت خلال البرنامج 9 عروض مسرحية تفاعلية بعنوان "صوتكم بعمل فرق"، في 9 جامعات أردنية في العاصمة والمحافظات أداها الفريق الوطني للمسرح التفاعلي التابع للمركز الوطني للثقافة والفنون. وحضر المسرحية ما يقارب 1100 طالب وطالبة.





تعاونت اللجنة مع الهيئة المستقلة للانتخاب في "برنامج التوعية الوطني بأهمية مشاركة المرأة في الانتخاب والأحزاب"، والذي نفذته ثلاثة من منظمات المجتمع المدني العابرة للمحافظات: تجمع لجان المرأة الوطني الأردني، والاتحاد النسائي العام، واتحاد المرأة الأردنية، بواقع 54 ورشة في كافة ألية المملكة. وقد استهدف البرنامج ناشطات وناشطين ومؤثرين مجتمعيين من المجتمعات المحلية.

عقدت اللجنة عدداً من الورشات في كل من الأقاليم الثلاث الشمال والوسط والجنوب بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حول تقييم واقع وحدات تمكين المرأة في البلديات وتحديد احتياجات تلك الوحدات والعمل على تأطيرها في الهياكل التنظيمية للمجالس. وشارك فيها عضوات مجالس بلدية ومجالس محافظات وممثلات عن وحدات التنمية المحلية.



استجابةً للجهود الحكومية بما فيها اللجنة الوزارية لتمكين المرأة وجهود تحالف "معا في صنع القرار" الذي تقوده اللجنة؛ صدرت تعليمات قواعد حوكمة الشركات المساهمة لسنة 2024، حددت نسبة تمثيل المرأة في عضوية مجالس الإدارة بما لا يقل عن 20 بالمائة وعلى أن لا يقل عن مقعد واحد تسري على الشركات المساهمة المسجلة التي يزيد رأس مالها المكتتب عن 500 ألف دينار أردني. وكان التحالف قد أطلق ورقة سياسات، وعقد عدة اجتماعات مع المعنيين من الوزراء ومجلسي النواب والأعيان للمطالبة بتعديل قانون الشركات للنص على تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة.



وتبعاً لصدور التعليمات؛ نظمت اللجنة وتحالف معاً في صنع القرار جلسة حوارية حول تعليمات قواعد حوكمة الشركات المساهمة ودورها في تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار تحت رعاية معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين السيد يوسف الشمالي وبحضور كل من: معالي وزيرة التنمية الاجتماعية ورئيسة اللجنة الوزارية لتمكين المرأة وفاء بني مصطفى، ومعالي وزيرة الاستثمار السيدة خلود السقاف، ووزيرة الدولة للشؤون القانونية معالي الدكتورة نانسي نمروقة، وعدد من الاعيان والنواب والوزراء السابقين، ومشاركة ممثلين من الجهات ذات العلاقة من المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص.



ضمن العمل على متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن:

تطوير إطار الحوكمة للائتلاف الوطني المعني بتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن، بهدف رفع كفاءة التنفيذ ومشاركة أكبر لمؤسسات المجتمع المدني.

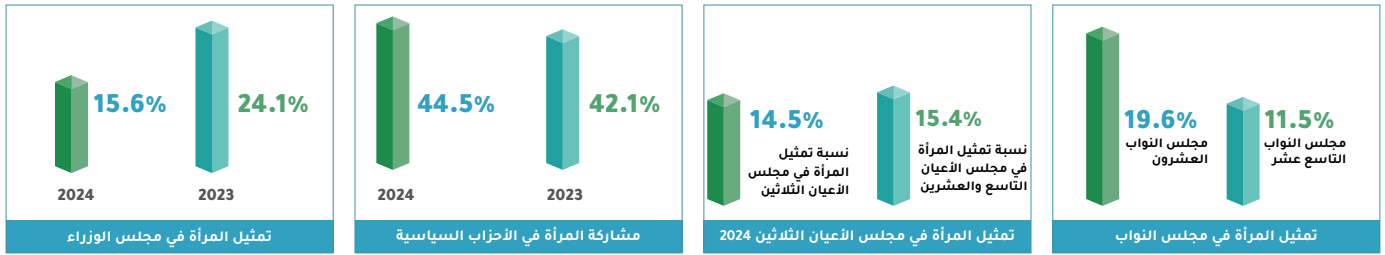
تم تنفيذ ما مجموعه 140 مبادرة من قبل الائتلاف الوطني المعني بتنفيذ الخطة الوطنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 الخاص بالمرأة والسلام والأمن، الذي يضم في عضويته عدد من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في عدد من محافظات المملكة بما يخدم تحقيق النتائج الرئيسية الأربعة للخطة.

الفتات المستهدفة	حول
استهدفت النساء في القطاعين الأمني والعسكري	تطوير استراتيجيات دمج قضايا المساواة بين الجنسين وتقييم ومراجعة البنية التحتية لبعثات حفظ السلام
استهدفت المؤسسات الإعلامية	التغطية الإعلامية لخدمات الحماية من العنف
استهدفت الطلبة (ذكوراً وإناثاً) وكوادر المدارس وأولياء الأمور والمجتمعات المحلية في أقاليم المملكة	كيفية مكافحة الجريمة الإلكترونية والتنمر الإلكتروني
استهدفت النساء والفتيات (بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة) والمجتمعات المحلية، والمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية	التكيف مع الأزمات وحالات الطوارئ، ووضع وتنفيذ خطط للاستجابة الفعالة لها

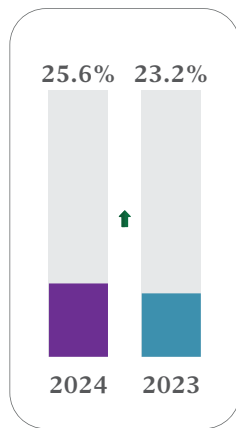
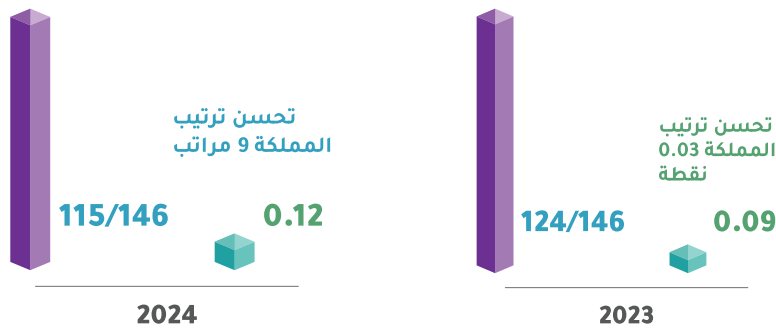
تنفيذ ورشات تعريفية باستراتيجية الاتصال الخاصة بالخطة الوطنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن لعدة جهات شملت الجهات الأمنية والعسكرية والجهات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، وهدفت هذه الورشات إلى توحيد جهود التوعية بالخطة الوطنية الثانية للجمهور عبر قنوات الاتصال والتواصل المختلفة. وشمل التقرير السنوي لأنشطة الاتصال المنفذة من قبل الائتلاف خلال عام 2024 توثيق لنشر ما يزيد عن 107 من الحملات والرسائل التوعوية بأنشطة ومبادرات الخطة وأهدافها الوطنية.



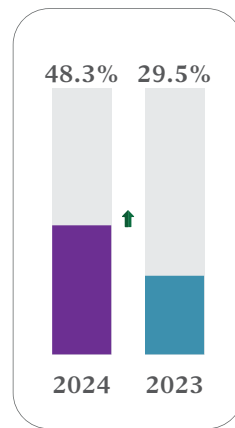
المشاركة السياسية للمرأة في أرقام:



مؤشر الفجوة الجندرية العالمي - التمكين السياسي



المصدر: وزارة الخارجية
السلوك الدبلوماسي



المصدر: وزارة العدل
السلطة القضائية

النساء المشاركات في بعثات حفظ السلام في القطاعات العسكرية والأمنية



التمكين الاقتصادي



❖ إطلاق الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن منصة العقد الموحد (الإلكتروني) بهدف تعزيز وحماية حقوق العاملات والعاملين في المدارس الخاصة ورياض الأطفال من خلال جهود اللجنة الأردنية للإنصاف في الأجور برئاسة مشتركة لوزارة العمل واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. وقد سجلت في المنصة حتى نهاية عام 2024 نحو 1,342 مدرسة وأنشئ 20,985 عقدًا.

❖ مبادرة الختم المؤسسي لدعم وتمكين المرأة في القطاعين العام والخاص:

عملت اللجنة بالتعاون مع اللجنة الوزارية لتمكين المرأة ومركز الملك عبدالله الثاني للتميز على تطوير الإطار العام للختم المؤسسي للمساواة بين الجنسين في القطاعين العام والخاص، وبنهج تشاركي مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية من خلال الفريق الفني المعني بمتابعة مبادرة الختم المؤسسي للمساواة بين الجنسين في القطاعين العام والخاص ومجموعات العمل الفنية التي شملت ممثلين من الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية وممثلين عن القطاع الخاص وغرف الصناعة والتجارة وعدد من الخبراء المحليين ومن المنظمات الدولية ذات العلاقة.

انبثقت هذه المبادرة عن استراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي والتي أطلقتها اللجنة الوزارية لتمكين المرأة في العام (2022)، وتم تضمينها في مبادرات الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة (2023-2025)، وتهدف إلى تشجيع المؤسسات في القطاعين العام والخاص على توفير بيئة عمل ممكنة وصديقة لعمل المرأة تساهم في رفع المشاركة الاقتصادية للمرأة من خلال زيادة فرص دخولها إلى سوق العمل واستمرارها فيه.



تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة أطلقت اللجنة دراسة حول العنف الاقتصادي ضد المرأة في الأردن بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية.

قدمت الدراسة تعريفاً أكثر شمولية للعنف الاقتصادي الموجه ضد المرأة ومدى تأثيره على حياة النساء في الأردن، كما خرجت بعدد من التوصيات ذات العلاقة على مستوى السياسات والتشريعات.



احتل الأردن المرتبة الأولى عربياً بعدد الشركات المُنظمة للمبادئ العالمية لتمكين المرأة اقتصادياً، بعدد بلغ 188 شركة أردنية من أصل 732 شركة.

تم الإعلان عن تسمية اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة حليفاً للمبادئ العالمية المعنية بتمكين المرأة (WEPs) في القطاع الخاص، حيث تم اختيار الأردن من ضمن 5 دول على مستوى العالم كحلفاء لهذه المبادئ العالمية، إلى جانب نيجيريا والهند وباكستان وسويسرا. وجاء هذا الإعلان، خلال فعالية الاجتماع السنوي للمبادئ العالمية المعنية بتمكين المرأة للعام 2024، الذي نظّمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن.

وجاء اختيار اللجنة لكونها نموذجاً رائداً على مستوى المنطقة العربية كجهة وطنية تعمل على تشجيع القطاع الخاص الأردني لتطبيق مبادئ تمكين المرأة بهدف تعزيز مشاركتها الاقتصادية؛ مما ساهم في زيادة عدد الشركات المنضمة لهذه المبادئ.

مبادرة تطوير تعريف موحد للمنشآت المملوكة و/ أو المدارة من قبل النساء:

أعدت اللجنة بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني مقترحاً لتعريف المنشآت المملوكة و/ أو المدارة من قبل النساء وبدعم فني من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، تم رفعه إلى رئاسة الوزراء- بهدف توفير بيانات حول واقع ريادة الأعمال النسائية وتوجيه السياسات والبرامج الهادفة إلى تنمية المشاريع المملوكة من قبل النساء ومعالجة ما تواجهه من تحديات في الوصول إلى التمويل والدعم الفني.



صدر قرار مجلس الوزراء على اعتماد تعريف لكل من المنشآت المملوكة و/ أو المدارة من قبل النساء

المنشآت المملوكة للنساء: التي تكون ملكية النساء فيها (٥١%) أو أكثر من الأسهم/ الحصص، ولهن صلاحية التوقيع.

المنشآت المدارة من قبل نساء: التي تكون ملكية النساء فيها ما لا تقل عن (٢٥%) من الأسهم/ الحصص، وأن يكن ممثلات بالإدارة العليا (مجلس إدارة أو مدير عام). وسوف يسهم هذان التعريفان في توفير البيانات اللازمة لدعم سياسات زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة وسياسات الاستهداف في برامج دعم وتشجيع ريادة الأعمال النسائية.



نظمت اللجنة بالتعاون مع منظمة المرأة العربية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي الندوة الإقليمية حول "حماية المرأة من العنف الاقتصادي في الدول العربية: آليات العمل اللائق" تحت رعاية معالي الأستاذة وفاء بني مصطفى وزيرة التنمية الاجتماعية ورئيسة اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، وذلك في إطار الحملة الدولية السنوية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات. ضم المؤتمر العديد من الجلسات حول مواضيع متعلقة بالعنف كالتكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة والتشريعات الداعمة والتحديات أمام التصدي للعنف، والتدخلات اللازمة لحماية المرأة من العنف الاقتصادي. بمشاركة واسعة من المتحدثين من الخبراء في الدول العربية والأردن.

وشهد افتتاح أعمال الندوة توزيع دروع التميز لعام 2024 على فائزات من المملكة الأردنية الهاشمية:

أولاً: جائزة التميز المؤسسي من أجل المساواة بين الجنسين/ القطاع التربوي: فازت بها وزارة التربية والتعليم بالأردن.

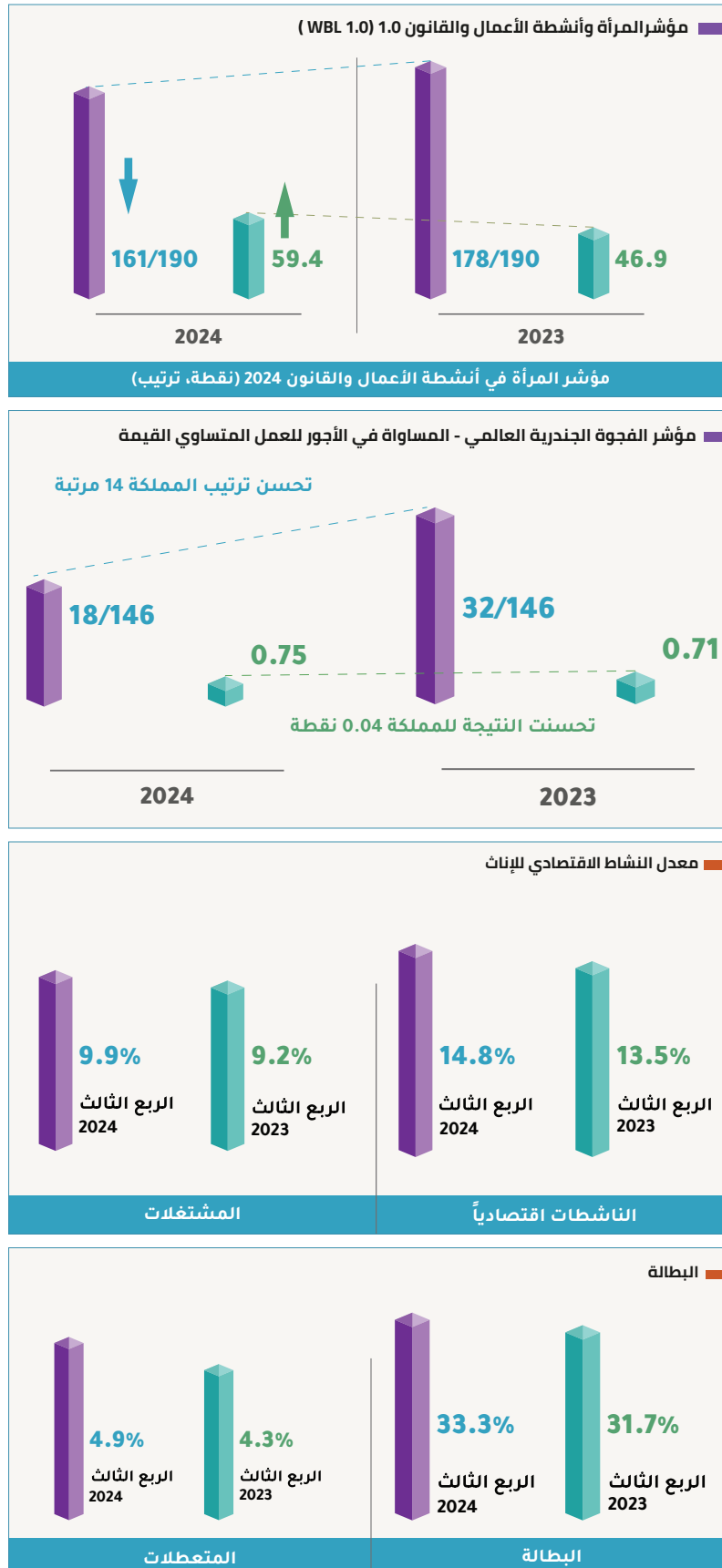
ثانياً: جائزة التميز المؤسسي من أجل المساواة بين الجنسين/ القطاع الخاص: فازت بالمركز الثالث / شركة الأولى للزينة.

ثالثاً: جائزة التميز المؤسسي من أجل المساواة بين الجنسين/ فئة رائدات الأعمال: فازت بالمركز الأول السيدة / سلمى مفيد محمود عمايري وبالمركز الثالث السيدة / سها نبيل جميل باكير.

تم إعداد خارطة بيئة ريادة الأعمال النسائية بهدف توفير معلومات لصاحبات الأعمال حول الخدمات الفنية والمالية التي تقدمها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لدعم ريادة الأعمال النسائية.

وضع خطة عمل مشتركة مع لجنة المرأة ذات الإعاقة التابعة للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف إدماج النساء ذوات الإعاقة اقتصادياً، وتعزيز مشاركتهن في مختلف الخطط والبرامج.

المشاركة الاقتصادية للمرأة في أرقام:



التمكين الاجتماعي ومناهضة العنف ضد النساء والفتيات



تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة وخلال لقاء تنسيق الجهود الوطنية للحملة الوطنية السنوية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات الذي نظّمته اللجنة بشكل مشترك مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (جُهد).

وخلال اللقاء تم عرض التصور للحملة السنوية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات ومحاور أنشطة الحملة، وعرض النموذج المطبق في (جُهد) لخدمات الحماية. كما أعلنت اللجنة خلال اللقاء عن إطلاق منصتها "اعرفني أكثر!". بحضور ممثلين عن المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية وممثلي المنظمات الدولية ذات العلاقة والجهات الداعمة.

تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة أطلقت اللجنة الحملة الوطنية السنوية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات في 25 تشرين الثاني بحضور واسع، تحت شعار “معاً للحد من العنف ضد النساء والفتيات في السلم والحرب”

- عقدت اللجنة بالتعاون مع عدة شركاء سبع فعاليات اندرجت تحت محاور رئيسية خمسة شملها برنامج الحملة لعام 2024: العنف السياسي، العنف ضد النساء في النزاعات والحروب، العنف الاقتصادي، العنف الأسري، العنف الرقمي. وقد توزعت الفعاليات على عدة محافظات شملت إربد والزرقاء، والكرك، والعاصمة.
- نفذ كلا من أعضاء الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف، وأعضاء شبكة شمعة اللذان يضمنان جهات رسمية وغير رسمية أكثر من 200 فعالية مختلفة ضمن الحملة في كافة محافظات المملكة. وأعدت اللجنة رزنامة وطنية أتاحتها للجمهور على موقعها الإلكتروني وصفحاتها لمعرفة تفاصيل الفعاليات وأوقاتها وتوزيعها الجغرافي.



معرض للجهود الوطنية في الوقاية والحماية من العنف

اشتمل حفل الإطلاق على معرض للجهود الوطنية في الوقاية والحماية من العنف، بتنظيم من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبمشاركة المؤسسات الأعضاء في الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف، ومؤسسات المجتمع المدني من شبكة “شمعة” من مختلف المحافظات للتعريف بالجهود والخدمات التي تُقدّم في مجال الوقاية من العنف والاستجابة له. وقد شارك في المعرض 24 جهة مختلفة.

إطلاق منصة اعرفي أكثر!

تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة وخلال لقاء تنسيق الجهود الوطنية للحملة الوطنية السنوية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات الذي نظمته اللجنة في شهر تشرين الثاني بشكل مشترك مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (جُهد)؛ أعلنت اللجنة عن إطلاقها لمنصة "اعرفي أكثر" عن الوقاية والحماية من العنف.

اعرفي أكثر! عن الوقاية والحماية من العنف

هل
تعرضتِ

للضرب
للسب
للتشتم
للتحرش
للحرمان
للعنف



- للتوعية بأشكال العنف المختلفة وتقديم تعريفات وأمثلة لكل منها، والتوعية بالقوانين التي تضمن حماية النساء من العنف.
- تشتمل المنصة على دليل للجهات المقدمة لخدمات الحماية من العنف على المستوى الوطني ودليل مهياً (فيديو بلغة الإشارة).
- تشتمل المنصة على قسم للأسئلة الأكثر تكراراً مصنفة بحسب الموضوع أو الخدمة كالتبليغ وتقديم الشكوى، أو حضارة الأطفال أو دور الإيواء وغيرها. وتم إعدادها بالتعاون مع إدارة حماية الأسرة والأحداث ومركز العدل للمساعدة القانونية.

امسح/ي الرمز بكاميرا الهاتف لزيارة المنصة



شبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة" التابعة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة:



في إطار الخطة الإرشادية لشبكة "شمعة" للأعوام (2023 - 2025) عقدت اللجنة وبالتعاون مع منظمة بلان انترناشيونال سلسلة من ورشات بناء القدرات لأعضاء الشبكة حول مواضيع شملت: كسب التأييد والمناصرة، وكتابة المشاريع والتقارير، والمتابعة والتقييم، والتعريف بالآليات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان. هدفت الورشات إلى رفع قدرات أعضاء الشبكة وتعزيز مهارات العاملين في مؤسسات أعضاء الشبكة.

- اختتام مشروع التوعية بالجرائم الإلكترونية والتنمر، بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم ووحدة الجرائم الإلكترونية التابعة لمديرية الأمن العام ومبادرة مدرستي وبدعم من الحكومة القبرصية، الذي استهدف 30 مدرسة حكومية في الأقاليم الثلاثة، وتضمن المشروع:
- إعداد ثلاثة أدلة تدريبية للمعلمين والمرشدين والطلبة حول مخاطر التنمر الإلكتروني وكيفية التصدي له، والتوعية بمفهوم الجرائم الإلكترونية.
- عقد برنامج تدريبي توعوي استهدف 900 من الطلبة في الأندية الطلابية.
- عقد تدريب للمعلمين/ والمعلمات والمرشدين/ المرشدات للتوعية بالجرائم الإلكترونية والتنمر وأساليب التصدي لهما.
- عقد ورشات توعوية شملت أهالي الطلبة.
- بث رسائل وإحصاءات عبر وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية ضد التنمر والعنف الإلكتروني.



نفذت اللجنة برنامج "رفع الوعي المالي للنساء للحد من قضية الغارمات في الأردن" بالتعاون مع جمعية الخبراء المصرفيين والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (جهد)؛ بهدف تعزيز الوصول الآمن للسيدات للفرص التمويلية من خلال رفع الوعي حول خدمات التمويل المتاحة وبيان متطلبات الإقراض، والتبعات المترتبة على القروض في حال التعثر. تضمن برنامج رفع الوعي تنفيذ خمس جلسات توعوية في أقاليم المملكة الثلاثة في خمس محافظات، استهدفت 122 سيدة.



مؤشرات حول العنف

من 34% في عام 2012 إلى 13% في عام 2023.	نسبة النساء اللاتي تزوجن في أي وقت منذ سن 15 عامًا وتتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا وتعرضن للعنف الجسدي
10%	نسبة العنف الجسدي
3%	نسبة العنف الجنسي
17%	نسبة العنف العاطفي
الزرقاء (37%) وعجلون (31%) تسجلان أعلى معدلات العنف الزوجي. إربد (11%) والمفرق (12%) لديهما أدنى معدلات مُبلغ عنها.	المحافظات التي بها أعلى معدلات للعنف

المصدر: مسح السكان والصحة الأسرية 2023 - دائرة الإحصاءات العامة

مشاركات اللجنة في الفعاليات الإقليمية والدولية



نظمت اللجنة الوزارية لتمكين المرأة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة فعالية مشتركة حول الموازنات المستجيبة لاحتياجات الجنسين ضمن أعمال الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة التي انعقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في شهر آذار، حيث جاءت تحت شعار “تسريع تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من خلال معالجة الفقر”. وتم فيها استعراض التجربة الأردنية في مجال تطبيق الموازنات المستجيبة لاحتياجات الجنسين بما يعزز توفير الموارد.



نظمت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة فعالية مشتركة مع كل من مفوضة المساواة بين الجنسين في قبرص، والأمانة العام للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ومتحدثين من البرتغال وبنا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتناولت الفعالية موضوع الفقر والعنف ضد النساء والفتيات حيث تم تسليط الضوء على الشراكة

بين الحكومة القبرصية واللجنة في تنفيذ برامج ومشاريع تهدف إلى تمكين المرأة والتوعية بالعنف ضد النساء والفتيات والعنف الإلكتروني والتثقيف المالي، والتأكيد على أهمية الاستناد إلى عوامل تسهم في مكافحة الفقر والحد من العنف ضد النساء والفتيات، وتشمل السياسات والاستراتيجيات والأطر القانونية الداعمة وبرامج الحماية الاجتماعية وبرامج دعم ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والأنماط الاجتماعية.



نسقت اللجنة المشاركة الأردنية في المؤتمر الإقليمي “ريادة الأعمال النسائية في الوطن العربي” الذي عقدته منظمة المرأة العربية.

في معرض الحرف اليدوية والصناعات التقليدية للمرأة العربية في القاهرة وشاركت في المعرض سيدات أردنيات عاملات في مجال الحرف اليدوية.



يوم المرأة العالمي 2024

تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، نظمت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع تجمع لجان المرأة الوطني الأردني بمناسبة يوم المرأة العالمي، فعالية بعنوان ”سردية نسوية - إضاءات على تاريخ الحركة النسوية في الأردن ونضال المرأة الفلسطينية“.

وشملت الفعالية معرض صور بعنوان ”إضاءات وأحداث فارقة في تاريخ الحركة النسوية في الأردن“، حيث عكس سرديات الفعالية بمقتطفات بصرية تبرز تاريخ المرأة الأردنية.



التطوير المؤسسي للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

إنجاز مشروع إعادة هيكلة اللجنة وتحديث الهيكل التنظيمي الجديد،
والرؤية والرسالة والقيم المؤسسية والأهداف الاستراتيجية للجنة
للأعوام الخمسة القادمة.

التشبيك والشراكات

التشبيك والشراكات مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز دراسات المرأة



توقيع مذكرة تفاهم بين اللجنة وجامعة اليرموك بهدف مأسسة التعاون بين اللجنة والجامعة وتبادل الخبرات وبناء الشراكات في مجال تعزيز دور المرأة والشباب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، الى جانب تمكين جيل واعٍ للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والمدنية.

بحضور صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة وخلال فعالية إطلاق دراسة حول العنف الاقتصادي ضد المرأة في الأردن، تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين الجامعة الأردنية واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وذلك في إطار توسيع نطاق شراكات اللجنة لتشمل المؤسسات الأكاديمية لتنفيذ مبادرات وبرامج مشتركة تستهدف طلبة الجامعة في مجالات رفع الوعي بقضايا المرأة وتعزيز دور الشباب ومشاركتهم في الحياة العامة.

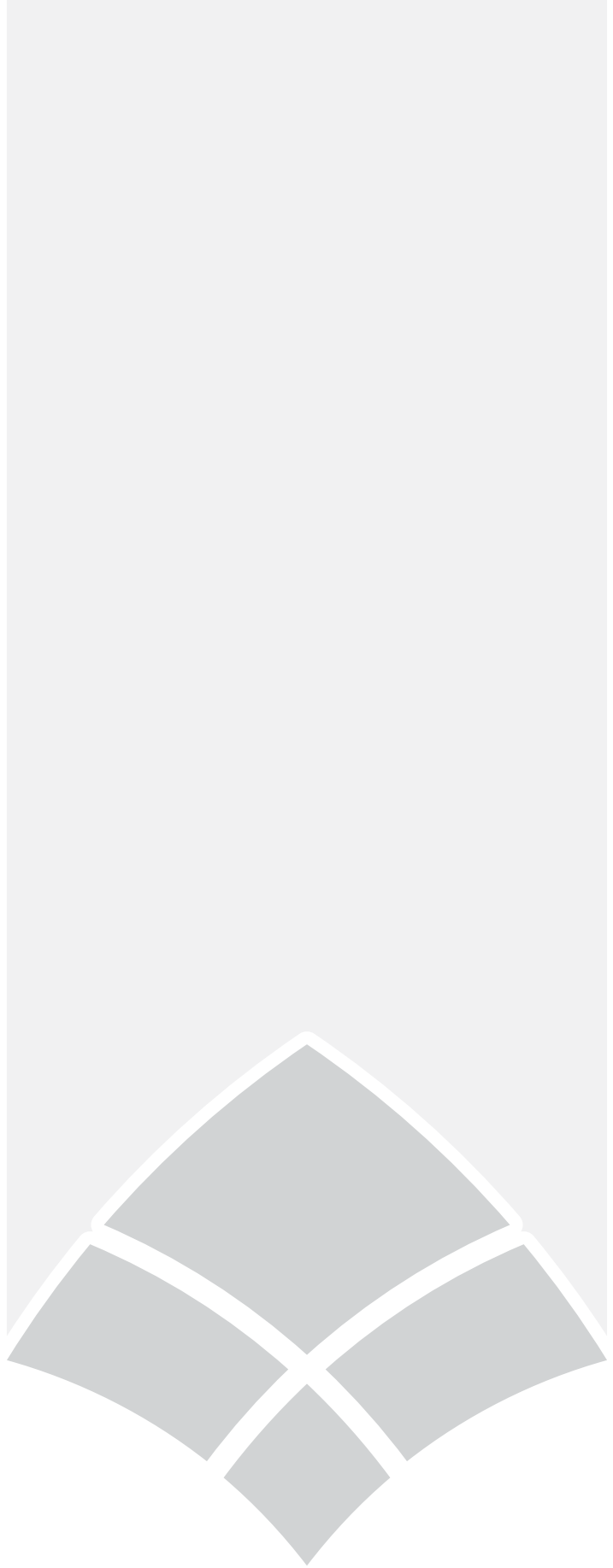


التشبيك والشراكات

التشبيك والشراكات مع المؤسسات الرسمية



توقيع مذكرة تفاهم مع دائرة الإحصاءات العامة بهدف تأطير التعاون بين المؤسستين في مجال تبادل المعلومات والبيانات الإحصائية وإعداد التقارير المشتركة في إطار إنشاء اللجنة لرصد المرأة.



women.jo



@jncw_women



jncw_women



women.jo



06-5560741